Physicians for Human Rights

Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

# "جريمتي الوحيدة كانت أنني طبيب"

## كيف تستهدف الحكومة السورية العاملين الصحيين بالإعتقال والاحتجاز والتعذيب

الملخص التنفيذي كانون الأول/ديسمبر 2019

كان التعذيب والإذلال يبدآن بعد وقت قصير من الاعتقال. وقد تعرض العاملون الصحيون لفترات طويلة من الضرب والبقاء في وضعيات جسدية ضاغطة ، كتعليق الجسم من الرسغين لساعات متتالية. وكان السجانون والمحققون التابعون للحكومة يمارسون الإحراق بالسجائر والصعق بالكهرباء والاعتداء الجنسي، وكذلك التعذيب النفسي الشديد بما في ذلك عمليات إعدام وهمية.

"كانت كل خلية في جسدي تنبض بالألم. تشعر أنك لا تستطيع التوقف عن الصراخ. كانت الصدمات تتقاذفني في جميع أرجاء الغرفة. وحتى بعد انتهاء التعذيب، كان الألم يتواصل كصعقات الكهرباء ....

ومن طرق التعذيب الأخرى أنهم كانوا يجلدوننا بأنابيب بلاستيكية خضراء ويرغموننا على عدّ الضربات. وذات مرة استطعت أن أعد 85 جلدة.

في اليوم الثاني، وضعوا حبلًا حول رقبتي وجعلوني أقف على طاولة. اتصلوا بأخي وأخبروه أنهم سيشنقونني. كانوا يسحبون الحبل رويداً رويداً ليجعلوني أصرخ .... ثم سحب أحدهم الطاولة من تحت ساقي. ظننت أنني سأموت .... ثم فقدت الوعي. استمرت آثار الحبل على عنقي شهرين بعد إطلاق سراحي.

قالوا لي إنني محتجز لأنني أدعم الإرهابيين، وأقدم الرعاية الطبية للإرهابيين في المستشفى الميداني".

*د. ابراهيم، طبيب أطفال من درعا

*تم تغيير جميع الأسماء لأسباب أمنية

الغلاف: ليلى، مسعفة اعتُقلت وتعرضت للتعذيب على أيدي قوات الأمن السورية بتهمة تقديم مساعدة طبية للمقاتلين ودعم "الإرهابيين".

# الملخص التنفيذي

علي، صيدلاني من حماة اعتقل بسبب عثور جنود سوريين على لوازم طبية في سيارته.
تصوير دياجو كويولو

في عام 2011، ردت الحكومة السورية بحملة صارمة من العنف الشديد على الاحتجاجات الشعبية الجماهيرية التي دعت إلى إصلاح اقتصادي وسياسي شامل بعد أكثر من 50 عاماً من الحكم الديكتاتوري. وجاء رد المعارضة المناهضة للحكومة على هذا القمع من خلال تنظيم أعمال مقاومة سياسية وعسكرية ضد النظام السوري. وبحلول منتصف عام 2012، باتت سوريا في خضم نزاع داخلي كامل. وطوال الأعوام الثمانية الماضية، دأبت الحكومة السورية وحلفاؤها بشكل ممنهج على إخماد المعارضة بكل الوسائل المتاحة، وهي استراتيجية أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فلقد تسبب الصراع بمقتل مئات آلاف المدنيين ونزوح أكثر من نصف سكان سوريا داخل البلاد وخارجها. مارست الحكومة السورية الحرب عبر الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين في المناطق المضطربة وأية مناطق فيها معارضة مزعومة. وفرضت حصاراً على مناطق سيطرة المعارضة، وقصفت بالمدفعية والطيران مراكز مدن مكتظة بالسكان، وشنت حملات اعتقال واختفاء قسري بحق المتمردين المشتبه بهم ومؤيديهم، مما سبب دماراً واسعاً في معظم البلاد وتهجيراً جماعياً لملايين السوريين الذين طلبوا اللجوء في البلدان المجاورة وخارجها.

كما استهدفت الحكومة السورية وحلفاؤها بشكل ممنهج المرافق الصحية والعاملين الصحيين في إطار استراتيجية حربية عامة هدفها تحطيم السكان المدنيين وإجبارهم على الخضوع. لقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) منذ بداية النزاع 583 اعتداء على المرافق الصحية تتحمل الحكومة السورية وحلفاؤها مسؤولية أكثر من 90 في المئة منها. وبسبب هجماتهم المتعمدة على المرافق الصحية، حرمت الحكومة السورية وحلفاؤها المناطق الخارجة عن سيطرتهم المباشرة بشكل ممنهج من الحصول على الرعاية الطبية، وقاموا باضطهاد العاملين الصحيين الذين يقدمون هذه الرعاية، بشجاعة ومن منطلق أخلاقهم المهنية، لجميع المرضى والجرحى بمن فيهم أنصار المعارضة. وتجاهلت الحكومة السورية بشكل صارخ جميع أشكال الحماية الخاصة التي يمنحها القانون الإنساني الدولي للوحدات الطبية والعاملين الطبيين الذين يقدمون الرعاية دون تمييز وبموجب التزامات قانونية وأخلاقية، ووصفتهم بأنهم أعداء للدولة.

وعلى الرغم من تقديم الكثير من الوثائق والبيانات إلى صناع السياسات والرأي العام عن القصف والتدمير المتواصلين للمرافق الصحية، لا يُعرف إلا القليل عن تجارب ومعاناة العاملين الصحيين الذين استُهدفوا بسبب عملهم الطبي أثناء النزاع. ولإعداد هذا التقرير، أجرى باحثو PHR مقابلات شبه منظمة وتقييمات نفسية منظمة قصيرة بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2019 مع 21 من العاملين الصحيين السوريين المعتقلين سابقاً، وبينهم امرأتان.

وشملت العينة مجموعة تعمل في عدد كبير من القطاعات الصحية، بينهم أطباء (سبعة)، وصيادلة (أربعة)، ومتطوعون (ثلاثة)، ومسعفون (واحد)، وأطباء نفسيون (واحد). ومع أن أطراف النزاع الأخرى - كالجماعات المسلحة غير الحكومية - ارتكبت جرائم بينها الاحتجاز التعسفي، فإن هذا التقرير يركز على الاعتقالات التي تنفذها الحكومة السورية من أجل تقديم مزيد من المعلومات عن استراتيجيتها المتمثلة في الاستهداف الممنهج للبنية التحتية الصحية والعاملين الصحيين طوال فترة الصراع. صحيح أننا بحاجة لمزيد من البيانات لتعميم المعرفة بشأن معاملة العاملين الصحيين السوريين منذ بداية النزاع في عام 2011، بيد أن هذا التقرير يوضح كيف قامت الحكومة السورية فعلياً بتجريم تقديم الرعاية للجميع دون تمييز، بغض النظر عن الانتماء السياسي.

حصل هذا التقرير على تمويل جزئي من وزارة الخارجية الألمانية عن طريق معهد العلاقات الخارجية (Institut für Auslandsbeziehungen) برنامج زيفيك (Zivik) للتمويل.

"كنت في قسم الطوارئ، أغير ضماداً لأحد المرضى ... [عندما] سحبوني من كتفي، ولووا ذراعي خلف ظهري وقذفوني باتجاه الجدار. كنت مكبل اليدين ومعصوب العينين، وسرعان ما حشروني في سيارة ... اعتُقل الطاقم الطبي بأكمله في ذلك اليوم".

حسن، ممرض من حمص

وقد ركزت أبحاث PHR على القضايا الرئيسية التالية: إلى أي مدى، تم استهداف العاملين الصحيين بالاعتقال وسوء المعاملة بسبب تقديمهم رعاية غير تمييزية أو مساعدتهم في تقديمها؟ ما هي تجاربهم أثناء الاحتجاز، وما أنواع سوء المعاملة التي تعرضوا لها، إن وجدت؟ كيف أثر الاحتجاز وسوء المعاملة على قرارهم بمغادرة سوريا، وعلى استعدادهم لمواصلة عملهم الصحي، وعلى رغبتهم في العودة المحتملة إلى سوريا؟

كشفت الدراسة أن غالبية العاملين الصحيين المحتجزين سابقاً الذين قابلتهم PHR اعتقلوا على يد قوات الحكومة السورية وفقط لأنهم، فعلا أو زعماً، قدموا أو شاركوا في تقديم خدمات الرعاية الصحية لأعضاء في المعارضة ولمتعاطفين معها. وبمعاينة تجارب العاملين الصحيين في الاحتجاز، يُظهر التقرير أن مشاركتهم في تقديم الرعاية الصحية بدون تمييز كان السبب الوحيد لاعتقالهم وسجنهم وإساءة معاملتهم أثناء الاحتجاز. ورغم اختلاف تجارب احتجاز الأشخاص الذين قابلناهم، فإن رواياتهم تشير جميعها إلى نهج الحكومة السورية في احتجاز واستجواب وتعذيب من يقدمون الرعاية الصحية إلى معارضين مزعومين أو يساعدونهم في الوصول إليها. والعاملون الصحيون الذين وثقت PHR تجاربهم هم جزء من كثيرين آخرين يواصلون تقديم الرعاية الصحية وتمكينها، رغم المخاطر المترتبة عليها. يصف هذا التقرير الثمن الباهظ الذي دفعه هؤلاء مقابل ذلك، مع الإقرار بأنهم محظوظون بما فيه الكفاية لأنهم نجوا من مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة السورية.

"أنتم [الأطباء] أخطر بكثير من الإرهابيين. نحن نقتلهم، وأنتم تعيدونهم"

د. لؤي، ينقل كلمات المحقق الذي استجوبه في فرع المخابرات الجوية في المزة، دمشق.

د. إبراهيم، طبيب أطفال من درعا، عذب بطريقة وحشية من قبل قوات الأمن السورية واتهم بدعم "الإرهاب" من خلال المشفى الميداني الذي عمل فيه.
تصوير دياجو كويولو

وفي معظم الحالات التي وثقها التقرير، مارست قوات الأمن السورية التعذيب ضد المحتجزين أثناء عملية الاستجواب. فقد أفاد من أجريت معهم المقابلات أن قوات الأمن السورية كانت تضربهم بانتظام، وتكيل لهم الإهانات، وتتركهم في أوضاع تسبب التوتر النفسي. وفي بعض الحالات، كان يتم إحراقهم أو صعقهم بالكهرباء أو الاعتداء الجنسي عليهم. ووصف هؤلاء عملية استجواب هدفها انتزاع "اعترافات" بالإكراه بأنشطة تعتبر خيانة بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012، وجمع معلومات عن عاملين صحيين آخرين وأنشطة رعاية صحية أخرى. وفي حالات كثيرة، كان التحقيق يتركز على مشاركة الشخص المعني بالعمل الطبي. وكان المحققون والجلادون التابعون للحكومة السورية يتهمون العديد من المعتقلين السابقين بالعمل في مستشفيات ميدانية أو إنشائها، وتوفير العلاج الطبي والدعم المادي لـ"الإرهابيين"، وأعمال أخرى يعتبرونها تخريبية. وتمت مواجهة العديد من الأشخاص الذين قابلناهم ومثلوا أمام المحاكم السورية باعترافات انتزعت تحت التعذيب وذكروا أن القضاة اتهموهم بالتورط في تقديم الرعاية الطبية لـ"الإرهابيين" أو المساعدة في تقديمها.

وأفاد العديد منهم بتعرضهم لعواقب صحية طويلة الأجل بسبب عدم حصولهم على الرعاية الطبية بعد التعذيب أثناء الاحتجاز. وفي جميع الحالات، خضع هؤلاء لظروف معيشية لا إنسانية أثناء الاحتجاز: الاكتظاظ، وغياب المستلزمات الصحية، ونقص الغذاء والماء والمراحيض والرعاية الطبية، ونقص التهوية. وتعتبر الظروف المذكورة أيضاً من ضروب سوء معاملة، وحتى التعذيب في بعض الحالات. لقد دفع نقص الرعاية الطبية بعض من تمت مقابلتهم إلى توفير الخدمات الصحية للآخرين أثناء الاحتجاز، حتى وهم يشاهدون العواقب المميتة للتعذيب وسوء المعاملة والظروف السيئة، وكثيراً ما شعروا بالعجز في مواجهة المرض والإصابات.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الحكومة السورية استهدفت العاملين الصحيين بالاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب بسبب "الجريمة" المزعومة المتمثلة في احترام قواعد الأخلاق المهنية التي تقتضي منهم تقديم الرعاية للمرضى والجرحى دون تمييز. لقد وصفت قوات الأمن السورية، عن عمد، تقديم الرعاية الطبية للمدنيين الذين يعيشون في مناطق سيطرة المعارضة وللذين تعتبرهم اخصام بـ"الإرهاب". وأخضعت العاملين الصحيين لعقوبات وحشية وغير قانونية، تسبب بحالات صدمة شديدة، وإعاقة دائمة في بعض الحالات. إضافة لما سبق، أسفر إخراج هؤلاء العاملين الصحيين من مناطق يحتاج فيها المرضى بشدة إلى رعاية منقذة للحياة عن حدوث أعداد كبيرة من الأمراض والوفيات التي كان من الممكن تفاديها.

استناداً إلى توثيقها الواسع لاستهداف الحكومة السورية العنيف للقطاع الصحي واستخدامها المنهج للاحتجاز والتعذيب لقمع المعارضين المزعومين، وجدت منظمة PHR أن الحكومة السورية انتهكت القوانين الوطنية والدولية في آن واحد وكذلك المعايير الطبية الأساسية لأخلاق وواجبات رعاية المرضى والجرحى دون تمييز في جميع الظروف. وتدعو المنظمة الحكومة السورية إلى احترام حقوق وكرامة جميع المواطنين السوريين، وخاصة العاملين الصحيين الذين يعتمد عليهم السكان المدنيون اعتماداً كبيراً.

# توصيات

يشكل وضع المحتجزين في سوريا، بمن فيهم المستهدفون لأنهم عاملين صحيين، جزءاً مهماً من أزمة حقوق إنسان ذات أبعاد هائلة. وقضية الاحتجاز التعسفي تعتبر على نطاق واسع شرطاً مسبقاً لأي حل سياسي للنزاع، وحل هذه الأزمة أمر بالغ الأهمية لمستقبل سوريا. فمع استمرار احتجاز أو اختفاء آلاف الأشخاص، تتطلب القضية تدابير عاجلة من قبل مجموعة من الجهات المتورطة في النزاع السوري. لذلك تدعو PHR جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ التوصيات التالية دون تأخير:

**إلى الحكومة السورية والقوات التابعة لها وجميع أطراف النزاع:**

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي أو غير قانوني في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، بدءاً بأكثر الفئات ضعفا كالأطفال والنساء والمسنين وذوي الإعاقة.
- اتخاذ تدابير فورية ومنهجية لمنع تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم وضمان التحقيق في مزاعم إساءة المعاملة ومحاسبة المسيئين.

يتبع على الغطاء الخلفي

## عُذبوا بسبب إنقاذهم الأرواح
## تجارب عاملين صحيين في النزاع السوري

يلخص هذا الجدول تجارب عاملين صحيين اعتقلوا من قبل الحكومة السورية. بعد إطلاق سراحهم، اعتقل عدد منهم مرة أخرى على يد جماعات مسلحة غير حكومية.

| | | | | | | مكان الاعتقال | | | | المعاملة أثناء الاحتجاز | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاسم المستعار | الجنس | العمر | المحافظة | المهنة | سنة الاعتقال | المنزل | العمل | حاجز تفتيش | مبنى حكومي | تعذيب | عنف جنسي* | عدد أماكن الاحتجاز | المدة التقريبية للاحتجاز (أيام) |
| يوسف | ذكر | 38 | إدلب | طبيب | 2011 | — | ● | — | — | ● | ● | 5 | 365 |
| مهند | ذكر | 39 | إدلب | صيدلاني | 2011 | — | — | ● | — | ● | — | 1 | 7 |
| مجد | ذكر | 38 | إدلب | ممرض | 2011 | ● | — | — | — | ● | — | 3 | 152 |
| أحمد | ذكر | 45 | حماة | طبيب | 2011 | — | ● | — | — | ● | — | 4 | 487 |
| زياد | ذكر | 43 | ريف دمشق | طبيب نفسي | 2011 | ● | — | — | — | ● | — | 3 | 70 |
| هادي | ذكر | 34 | درعا | طبيب | 2012 | — | — | ● | — | ● | — | 6 | 183 |
| لؤي | ذكر | 32 | دمشق | طبيب | 2012 | — | ● | — | — | ● | — | 2 | 426 |
| وسام | ذكر | 29 | ريف دمشق | متطوع | 2012 | — | — | — | ● | ● | ● | 6 | 1035 |
| علي | ذكر | 39 | حماة | صيدلاني | 2012 | — | — | ● | — | ● | — | 0 | 5 ساعات |
| ليلى | أنثى | 48 | دمشق | مسعفة | 2012 | — | ● | — | — | ● | — | 2 | 167 |
| حسان | ذكر | 32 | حمص | ممرض | 2012 | — | ● | — | — | ● | — | 6 | 365 |
| أمين | ذكر | 48 | حمص | ممرض | 2012 | — | ● | — | — | ● | — | 5 | 2374 |
| إبراهيم | ذكر | 34 | درعا | طبيب | 2013 | — | — | ● | — | ● | ● | 1 | 5 |
| حازم | ذكر | 28 | حلب | ممرض | 2013 | — | ● | — | — | ● | — | 3 | 1202 |
| طارق | ذكر | 44 | حلب | متطوع | 2013 | ● | | — | — | ● | ● | 5 | 1623 |
| ناديا | أنثى | 37 | حماة | ممرضة | 2013 | — | ● | — | — | ● | — | 2 | 10 |
| حسام | ذكر | 32 | ريف دمشق | طبيب | 2014 | — | — | ● | — | ● | — | 5 | 1460 |
| سامر | ذكر | 33 | دمشق | صيدلاني | 2014 | — | ● | — | — | ● | — | 3 | 525 |
| جمال | ذكر | 28 | حلب | طبيب | 2014 | — | — | — | ● | ● | — | 3 | 108 |
| عمر | ذكر | 32 | ريف دمشق | متطوع | 2015 | — | — | — | ● | ● | — | 6 | 487 |
| تامر | ذكر | 42 | دير الزور | صيدلاني | 2017 | — | ● | — | — | ● | — | 1 | 7 |

* العنف الجنسي هو مجموعة متنوعة من الأفعال، تشمل إدخال أجسام في الأعضاء التناسلية أو صعقها أو حرقها.

# توصيات

يتبع

•الكشف عن مواقع جميع مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية وتقديم قوائم شاملة بأسماء جميع المحتجزين فيها.

•كشف معلومات عن مكان المحتجزين والمختطفين وأوضاعهم لعائلاتهم، وإخطارهم بظروف الوفاة وموقع الدفن عند الاقتضاء.

•وقف المحاكم "الاستثنائية"، بما فيها المحاكم العسكرية الميدانية ومحكمة الإرهاب. تعليق جميع الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم وضمان إجراء محاكمات عادلة للمتهمين بإشراف الأمم المتحدة.

•السماح للهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية المعينة بالوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

•تحسين ظروف الاحتجاز وفق المعايير الدولية، بما في ذلك ضمان اتصال المحتجزين بعائلاتهم، والحصول على الرعاية الطبية، وتوفير ما يكفي من الماء والغذاء، فضلاً عن منع التعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي.

•احترام الخدمات الصحية وحماية العاملين الطبيين والمرضى والمرافق الصحية وسيارات الإسعاف من الهجوم أو التدخل.

## إلى الاتحاد الروسي:

( بوصفه الداعم الرئيسي للحكومة السورية وطرفاً في النزاع السوري)

•استخدام نفوذ روسيا للضغط على الحكومة السورية لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، مع التركيز على الإفراج غير المشروط عن المعتقلين بشكل تعسفي، وتقديم معلومات لعائلاتهم حول مصيرهم وأماكن احتجازهم، والسماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى هذه الأماكن.

•دعم تدابير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتعجيل بالإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، بمن فيهم العاملين الطبيين، وفقا للقرارين 2139 و2254.

## إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

•معالجة عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة من خلال تبني قرار مستقل بشأن وضع المعتقلين والمفقودين، مع تحديد تفصيلي للخطوات المطلوبة من الحكومة السورية بموجب القانون الدولي.

•فرض تطبيق المساءلة عن طريق إحالة الوضع في سوريا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

•فرض عقوبات خاصة ضد الأشخاص والهيئات والجماعات المشتبه، استناداً للأدلة، بأنها مسؤولة عن أو متواطئة مع أفعال تؤدي إلى اعتقالات تعسفية ووفيات أثناء الاحتجاز وحالات تعذيب واختفاء قسري.

•تشجيع جميع أطراف النزاع على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 2139 و2254 و2268 و2474 والانتباه بشكل خاص إلى عدم استهداف الطواقم الطبية.

## إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا:

•ضمان تسليط الضوء في مسار العملية السياسية على مناقشات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما فيها المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والاعتداء على قطاع الصحة.

•إعادة إدراج قضية المعتقلين والمختطفين والمفقودين في إطار عملية السلام في جنيف ومطالبة الدول الضامنة لمسار أستانا بتوسيع نشاط فريق العمل المعني بالمعتقلين والمختطفين ليتجاوز تركيزه الحالي على تبادل معتقلين فرادى ويشمل إطلاق سراح السجناء المدنيين بأعداد كبيرة.

## إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

•الامتناع عن إعادة اللاجئين السوريين قسراً إلى بلدهم الأصلي، نظراً لاستمرار مخاطر الاستهداف والاحتجاز والخطف والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة.

•تشديد العقوبات الخاصة بحق المسؤولين السوريين الذين ثبت تورطهم بارتكاب الانتهاكات الخطيرة المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

•تطبيق القانون الدولي والمحلي، بما في ذلك مبادئ الولاية القضائية الشاملة، للتحقيق مع المسؤولين السوريين، العسكريين والمدنيين، المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد المعتقلين في سوريا ومحاكمتهم.

•ضمان التعاون بين الدول، بما في ذلك التبادل الثنائي للأدلة، ما أمكن، مع المدعين العامين الوطنيين الذين يتابعون هذه القضايا في المحاكم المحلية.

---

جائزة نوبل للسلام
مناصفة في عام 1997

دأبت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (Physicians for Human Rights – PHR) طوال أكثر من 30 عاماً، على استخدام العلم وآراء الأخصائيين الطبيين ذوي المصداقية المتميزة لتوثيق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ولفت الأنظار إليها. وتستخدم المنظمة، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام مقابل عملها من أجل القضاء على انتشار الألغام الأرضية، تحقيقاتها وخبراتها في الدفاع عن العاملين الصحيين المضطهدين والمرافق الصحية التي تتعرض للهجوم، وكذلك في منع التعذيب، وتوثيق الفظائع الجماعية، ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان.

PHR

Physicians for
Human Rights

phr.org